

الاتئمان المصرفي المحلي نما سنويا بنحو 6,2% في نهاية يونيو الماضي مدعوما بالنمو القوي في القروض الشخصية

الهاشل: استقرار معدل التضخم المحلي ليصل إلى نحو 3% في 2013



د.محمد الهاشل

كونا: قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد يوسف الهاشل إن بعثة خبراء صندوق النقد الدولي التي زارت الكويت أخيراً أعدت بياناً ختامياً حول التطورات التي تشهدها الكويت في ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بشكل معتدل ليصل إلى 3% في 2013.

«صندوق النقد الدولي» توقع نمو الناتج الإجمالي غير النفطي للكويت إلى 3% خلال 2013

وضع المالية العامة للكويت قوي ويوفر مساحة للحكومة

زيادة الإنفاق الرأسمالي

السعر التعادلي لبرميل النفط الذي تتوازن عنده الموازنة العامة للسنة المالية

2013/2014 يقدر بنحو 70 دولاراً للبرميل

وأضاف أن البيان اعتبر تعافى أداء القطاعات غير النفطية في الكويت خلال عام 2012 جاء مدفوعاً بنمو الاستهلاك «حيث قدرت البعثة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2012 بنحو 6,2% موزعة بين 11,7% للقطاع النفطي و2,2% للقطاعات غير النفطية و0,9% و6,3% عام 2011 موزعة بين 14,2% للقطاع النفطي و0,9% للقطاعات غير النفطية».

وقال إن البعثة أشارت إلى ما شهدته معدل التضخم السنوي في الكويت من تباطؤ ليصل ذلك التضخم إلى نحو 3% خلال يونيو الماضي مقابل الشهر ذاته من عام 2012، كما أفاد بيان بعثة خبراء صندوق النقد الدولي أن ارتفاع الإنفاق الإجمالي بنحو 13% عام 2012 سبب زيادة الحكومة للمرتبات والأجور بنحو 25% في إبريل 2012 في حين بقي الإنفاق الرأسمالي الفعلي دون مستوى اعتمادات الموازنة مع تعطل تنفيذ المشاريع الاستثمارية نتيجة حالة عدم اليقين السياسي.

وفي مجال السياسة النقدية لفت إلى تأكيد البيان أن هذه السياسة موازنة ومناسبة مع تحقق نمو في الائتمان المصرفي، كما رأى البيان أن الأوضاع السيولة حالياً داعمة لنمو الطلب على الائتمان حيث أشارت البعثة إلى قرار بنك الكويت المركزي في أكتوبر 2012 بتخفيض سعر الخصم ليصل إلى 2% وترتب عليه تراجع أسعار الفائدة على كل من الودائع والقروض.

وعن الائتمان المصرفي أشار إلى ما توقعه بيان البعثة بأن يكون معدل التضخم المحلي مستقرًا ليصل إلى نحو 3,5% و3% خلال 2013 و2014 على الترتيب وتأكيد بيان البعثة استمرار الكويت في تحقيق فوائض مالية كبيرة بالموازنة العامة والحساب الجاري لتصل نسبتتهما إلى نحو 27 و39% من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب.

(بازل 3) ووضع معايير مشددة للمخصصات.

وقال د.الهاشل إن البيان الختامي للبعثة أكد أهمية تعزيز استقلالية بنك الكويت المركزي وظيفياً ومؤسستياً مع العمل على تعزيز معايير الحوكمة والمساءلة كما أشار البيان إلى أهمية البناء على التقدم الحالي من أجل تحسين التنظيم والإشراف.

كما تناول تأكيد البيان أن قيام «المركزي» بتطوير إطار تحوطي كلي أكثر رسمية وشفاقية أمر مرغوب به مع الإشارة إلى أهمية دور «المركزي» في مجال الاستقرار المالي وتحديد الإطار التنسيقي لذلك والعمل على تعزيز استقلاليته جنباً إلى جنب مع وضع الأسس القانونية لتحديد آلية وقيادة جهود تحقيق الاستقرار المالي لتولي مسؤوليات الحيولة دون وقوع الأزمات وإدارتها ما يعزز القدرة على التعامل مع المخاطر النظامية.

وأشار إلى ما توقعه بيان البعثة بأن يكون معدل التضخم المحلي مستقرًا ليصل إلى نحو 3,5% و3% خلال 2013 و2014 على الترتيب وتأكيد بيان البعثة استمرار الكويت في تحقيق فوائض مالية كبيرة بالموازنة العامة والحساب الجاري لتصل نسبتتهما إلى نحو 27 و39% من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية في الكويت نما بنحو 4,4% في 2014 مدعوماً بالإنفاق الرأسمالي الحكومي. وعن التحديبات التي تواجه الموازنة العامة أكد أن الهاشل إن بيان البعثة أكد أن وضع المالية العامة للكويت قوي ويوفر مساحة للحكومة لزيادة الإنفاق الرأسمالي مع الإشارة إلى الحاجة لاحتواء الإنفاق الجاري خصوصاً فاتورة الأجور والمرتبات وذلك لتوفير مصدات مالية في حالة تعرض أسعار النفط إلى الهبوط ولمواصلة توفير توجيهاً للعدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية. وأشار في هذا الإطار إلى أن البعثة قدرت السعر التعادلي لبرميل النفط الذي تتوازن عنده الموازنة العامة للسنة المالية 2014/13 بنحو 70 دولاراً للبرميل وقدرت البعثة أن تتجاوز جملة المصروفات العامة لقيمة الإيرادات النفطية عند معدلات إنتاج 2,98 مليون برميل في السنة المالية 2018/17.

وأضاف أن من شأن ذلك بحسب بيان البعثة رفع درجة المخاطر التي قد تنجم عن انخفاض متواصل لأسعار النفط وذلك نتيجة للزيادات الحادة مؤخراً في المصروفات الجارية وهي في معظمها التزامات من الصعب التراجع عنها إضافة إلى مسدودية الإيرادات غير النفطية للموازنة العامة.

ولفت إلى أن البيان تناول فاتورة الدعوات الكبيرة ضمن الموازنة العامة التي تقلل مجال الحركة للاستثمارات في البنية التحتية والاجتماعية حيث دعا بيان البعثة إلى توجيه تلك الدعوات بدلاً من تجميعها وضمان توفير شبكة أمان اجتماعي بما من شأنه المساهمة في تعزيز الكفاءة وتوفير مزيد من

مساحة الحركة للمالية العامة في الأجل الطويل. وعلى المدين المتوسط والطويل أشار الهاشل إلى تأكيد البيان أهمية الاستمرار في الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الثروة النفطية حيث تشير تحليلات بعثة صندوق النقد الدولي إلى أن توازنات المالية العامة لا تتسق مع متطلبات الانصاف بين الأجيال إذا استمر الإنفاق العام على مساره الحالي.

وذكر أن البيان قدر الحاجة إلى ضبط أوضاع الموازنة العامة بما يعادل نحو 8% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تخفيض نمو الإنفاق الجاري وزيادة الإيرادات غير النفطية لحد تدريجياً من العجز غير النفطي.

ولفت إلى تأكيد بيان بعثة صندوق النقد الدولي أهمية البدء بتنفيذ التدابير المقترحة لاحتواء العجز غير النفطي في المدى القريب لأن التأخر في تنفيذها يؤدي إلى اتساع العجز ما يتطلب معالجات أكبر مستقبلاً.

وتناول ما أكد عليه البيان من أهمية وأولوية التنوع الاقتصادي في مجالات يمكن أن توفر المزيد من فرص العمل للمواطنين الكويتيين وأن الزيادة المطردة في القوى العاملة الوطنية تستدعي زيادة النمو في القطاعات غير النفطية والاستثمار في سوق العمل.

ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد إضافة إلى ترحيبه بسعي الحكومة الكويتية إلى تبسيط بعض العمليات البيروقراطية وتخفيض التأخير في إصدار التراخيص للشركات الجديدة من خلال إنشاء نظام (النافذة الواحدة).

وقال د.الهاشل إن البعثة رحبت في بيانها بصنوبر باعتبارها خطوة في الاتجاه الصحيح كقانون الشركات وإنشاء الإطار المؤسسي للشراكة بين القطاعين العام والخاص وإصدار قانون تشجيع الاستثمار المباشر بهدف تعزيز ثقة المستثمرين وزيادة الاستثمارات في الكويت.

وأفاد بأن البيان تضمن الإشارة إلى وجود العديد من التشريعات الجديدة التي لاتزال تحت التطوير بما في ذلك قوانين الإفلاس والشفاقية والمناقصات العامة والمنافسة كما لفت إلى التدابير المتعلقة بشطب الفائدة وإعادة جدولة جزء من ديون الأسر.

وقال د.الهاشل إن البعثة رأت في بيانها الختامي أن تلك التدابير أوجدت مخاطر أخلاقية لدى البنوك والمقرضين وتؤدي إلى نتائج عكسية لبناء ثقافة مالية فعالة وبيئة عمل ذات مصداقية وعليه ينبغي تجنب مثل تلك التدابير مستقبلاً هذا.

وأشار إلى ترحيب البيان بالقانون الجديد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفي هذا الصدد لفت إلى موافقة مجلس الوزراء الكويتي أخيراً على مشروع قرار إنشاء وحدة التحريات المالية وفداً للمادة 16 من القانون رقم 106 (2013) بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وزراء تجارة دول الخليج يبحثون في الرياض إزالة العقبات أمام السلع والخدمات

الرياض - كونا: قال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي عبدالله الشبلي إن وزراء التجارة الخليجيين سيجتمعون خلال اجتماع مقرر غدا إزالة العقبات أمام السلع والخدمات.

وأضاف في تصريح صحفي إن وزراء التجارة سيركزون خلال اجتماعهم الـ48 على عدد من المواضيع الهادفة إلى دعم التبادل التجاري وإزالة العقبات التي تعترض انسياب السلع والخدمات بين دول المجلس، مؤكداً أن الوزراء سيتطرقون إلى مناقشة سبل تعزيز التبادل التجاري بين دول المجلس. وأضاف أنه سيبحث في الاجتماع كذلك اقتراح قطاعات جديدة للتعاون بين دول المجلس في المجالات التجارية ومتابعة سير

تعلن

شركة المشروعات السياحية

من طرق مناقصة تقديم خدمات تنظيف لمرافق الشركة

فعلى الراغبين بالمشاركة من الشركات والمؤسسات المتخصصة في هذا المجال التقدم للحصول على مستندات المناقصة في مبنى الإدارة العامة للشركة - الشؤون الإدارية . خلال ساعات العمل الرسمية . نظير مبلغ مالي غير مسترد وقدره (500 دك) خمسمائة دينار كويتي . يدفع بصندوق الشركة على أن يتم تقديم العرض في موعد أقصاه الساعة 12:00 ظهراً يوم الثلاثاء الموافق 2013/10/29 . وذلك في مبنى الإدارة العامة لشركة المشروعات السياحية - الشؤون الإدارية - بمنطقة الشويخ الإدارية شارع الجهراء - مقابل نادي الكويت الرياضي .

شركة المشروعات السياحية
Touristic Enterprises Company

تباين في أداء مؤشرات السوق في جلسة إقفالات الربع الثالث

بعد أن كانت متراجعة إلى ما دون 40 مليون دينار حتى الدقائق الأخيرة من الجلسة. ومن المعدلات قبل أن ينضم سهم أداء المتذبذب خلال المرحلة المقبلة وحتى بداية ظهور النتائج المالية للتسعة أشهر الأولى من 2013، وهي النتائج التي ستقود السوق في المرحلة المقبلة وسيترتب عليها بناء مراكز استثمارية جديدة، خاصة أن السوق دخل في الربع الأخير من العام الحالي.

أرقام ومؤشرات
41.7 نقطة تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,53% وارتفاع الوزني بنسبة 0,14% وارتفاع كويت 15 بنسبة 0,45%.

مؤشرات السوق
انخفض المؤشر السعري للبورصة الكويتية بمقدار 41,7 نقطة ليصل إلى مستوى 7766,9 نقطة. وفي المقابل ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 0,66 نقطة ليصل إلى مستوى 462,7 نقطة. وارتفع كذلك مؤشر كويت 15 بمقدار 4,9 نقاط ليصل إلى مستوى 1094,8 نقطة.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 452,1 مليون سهم بمقدار 9712 صفقة بقيمة نقدية بلغت 41,6 مليون دينار. واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 13,8 مليون دينار تشكل 33,2% من إجمالي القيمة النقدية، تصدرها سهم تمويل الخليج من خلال تداولات بقيمة 5,3 ملايين دينار تشكل 12,7% من الإجمالي. واستحوذت أسهم 5 شركات على 51,1% من إجمالي التداولات تصدرها سهم تمويل الخليج أيضاً من خلال تداول 137,8 مليون سهم تشكل 30,5% من الإجمالي.

452.1 مليون سهم تم تداولها بقيمة نقدية بلغت 41,6 مليون دينار.

أغلب التعاملات، ومنها المستثمرون والمباين وأرباب ومدية الأعمال ومنازل وادك والمعاد قبل أن ينضم سهم الربع الثالث من العام الحالي، واتسم مجمل الأداء بالتذبذب بشكل عام رغم التوقعات التي كانت ترجح أن تشهد جلسة إقفالات الربع الثالث نشاطاً لافتاً لعدد من الأسهم خاصة التي وراءها صانع سوق قوي وهي الهبة التي تتمتع بها المجاميع الاستثمارية الكبيرة والتي لديها كثير من الأسهم المتداولة بالسوق. وبدأت الجلسة على انخفاض ملحوظ منذ البداية، وبدأ جلباً العامل السلبي المتمثل في الأوضاع غير الإيجابية في الولايات المتحدة الأمريكية سواء المتعلقة بالتيسير الكمي أو المخاوف الناجمة عن عدم سداد رواتب العاملين في عدد من الجهات الحكومية لعدم توافق الاعتمادات الضرورية لدفع الرواتب، حيث لفت أوضاع أكبر اقتصاد في العالم بظلالها على كثير من أسواق المال العالمية ومنها عدد من أسواق المنطقة، وكما هو معروف فإن سوق الكويت المالي يتأثر بالعوامل السلبية أكثر من تفاعله مع العوامل الإيجابية. وظهرت عمليات البيع منذ اللحظات الأولى، وزادت حدتها مع مرور الوقت لتصل خلال التعاملات إلى نحو 70 نقطة، هوت بالمؤشر العام للسوق إلى مستوى 7730 نقطة قبل أن تتحسن الأوضاع نسبياً وينتهي المؤشر تعاملاته عند مستوى 7766 نقطة محققاً خسائر تزيد على 41 نقطة.

وشكلت كثير من الأسهم المضاربة ضغطاً على مؤشر السوق السعري في أغلب التعاملات، ومنها المستثمرون والمباين وأرباب ومدية الأعمال ومنازل وادك والمعاد قبل أن ينضم سهم الربع الثالث من العام الحالي، واتسم مجمل الأداء بالتذبذب بشكل واضح. وحظيت مجموعة أيضاً التي كان يتوقع لها نشاط أكبر في جلسة ختام الربع الثالث بتداولات هادئة مع جنوح للانخفاض في كثير من الأوقات، ولكن سهم أيفا نجح في أن يغلغ عند مستوى اغلاقه السابق 87 فلما بعد أن لاسم مستوى 97 فلما خلال تعاملات الأسبوع الماضي وكان قريباً من بلوغ مستوى 100 فلس، غير أن عمليات جني الأرباح أدت إلى تراجع السهم وهو ما انعكس على أسهم أخرى في المجموعة وخاصة البيرة. وتعرضت مجموعة المدينة لعمليات بيع بهدف جني الأرباح خاصة بعد المكاسب التي حققتها أغلب أسهم المجموعة مع عودة سهم المدينة للتداول بعد فترة من الإيقاف، كما جنحت تداولات أسهم مجموعة الخرافي للهدوء مع تصريف لجني الأرباح من سهمي الساحل والمال. وشهدت لحظات الإقفال تحسناً ملحوظاً في أداء مؤشرات السوق على وقع عمليات دخول لرفع قيم بعض الأسهم بشكل مفتعل وذلك في الفواتي الأخيرة من الجلسة، وهو ما أدى إلى تقلص خسائر المؤشر السعري من ناحية، وتحول المؤشران الوزني وكويت 15 لارتفاع من ناحية أخرى جراء استهداف أسهم بنكية فضلاً عن سهم زين وهو ما انعكس على السيولة التي زادت بشكل لافت في هذه اللحظات

● **شريف حمدي**

نشاط أسواق الإمارات والسعودية

كما ارتفع سوق أبوظبي بنسبة 0,14%، وفي المقابل تراجع سوق الكويت المالي بنسبة 0,53%، وتراجع سوق قطر بنسبة 0,19%، وتراجع سوق البحرين بنسبة 0,08%، وكذلك تراجع سوق مسقط المالي بنسبة 0,45%.

نشطت أسواق المال في السعودية والإمارات في تعاملات أمس وحققت ارتفاعات محدودة. وفي المقابل تراجعت باقي أسواق المال الخليجية في جلسة إقفالات الربع الثالث، وكان سوق السعودية قد حقق ارتفاعاً بنسبة 0,13%، وارتفع سوق دبي بنسبة 0,29%.

تداولات تمويل الخليج تجاوزت 30% من الإجمالي

بلغت كميات تداول سهم تمويل الخليج أحد أنشط الأسهم الرخيصة في سوق الكويت المالي 137,8 مليون سهم تشكل 30,5% من إجمالي التداولات، ما يعكس حجم الإقبال الكبير على السهم الذي شهد تذبذباً واضحاً في جلسة أمس، وأقل على تراجع في آخر الجلسة بعد

تداولات تمويل الخليج تجاوزت 30% من الإجمالي

● **شريف حمدي**